



المملكة المصرية

وزارة الخارجية

رقم ١ - ١٩٢٦

الحدود الغربية لمصر

الاتفاق الايطالي المصري

المؤرخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

الاتفاق المعقود بين مصر وإيطاليا

المؤرخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

بشأن تعيين الحدود الغربية للقطر المصرى

ان حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

وحضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا

رغبة فى تعيين الحدود بين أراضى برقة الايطالية والأراضى المصرية ؛

قد عينا مندوبين عنهما مع تفويضهما تفويضا تاما وهما :

من قبل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر : حضرة صاحب الدولة
أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية .ومن قبل حضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا : النبيل لازارو مركيزنجروتو
كامبيازو سفير جلالته ؛فبعد أن تبادل المفوضان أوراق تخويلهما السلطة التامة ، وبعد أن تبين
لهما صحة هذه الأوراق ، قد اتفقا على ما يأتى :

مادة ١ - يتبدى خط الحدود بين أراضى برقة الايطالية والأراضى المصرية
من نقطة على الشاطئ شمالى السلوم تبعد عشرة كيلومترات عن بيكون بوينت
(عزلة القطارة) . ومنها يتجه بشكل قوس دائرة مركزها بيكون بوينت
(عزلة القطارة) ونصف قطرها عشرة كيلومترات من النقطة المذكورة حتى
يلتقى بمسرب الشفرزن . ومنه رأسا يتبع الخط من الغرب مسرب الشفرزن
مارا بسيدى عمر وير شفرزن وير الشقة . وهنا يترك الخط مسرب الشفرزن
ويسير رأسا غربى طريق القوافل القديم الذى يتجه نحو الجهة المعروفة بملاذ

سيدى ابراهيم . ثم يتبع غربا مسرب الاخوان حتى يلتقى مسرب القرن
 فى الجهة المعروفة بالقرن والقرنين . ومنها رأسا غربى مسرب القرن حتى يلتقى
 هذا المسرب بمسرب العجروم . ومن نقطة ملتقى مسرب القرن بمسرب
 العجروم يسير الخط رأسا غربى مسرب العجروم حتى حد واحة ملفا . ويسير
 الخط بعد ذلك ابتداء من نقطة اتصال مسرب الاجرام شمالى واحة ملفا فى اتجاه
 عام نحو الجنوب الجنوب الشرقى مارا بواحتى ملفا وغجاب لغاية الدرجة ٢٥
 من خطوط الزوال شرق جرينوتش ، بحيث لا يمر بعد تقاطعه بمسرب جالو
 بأية نقطة تقل عن عشرة كيلومترات غربى مضيق المناسيب وويمس .
 ثم يستمر الخط متبعا للدرجة ٢٥ من خطوط الزوال شرق جرينوتش حتى
 يلتقى خط الزوال المذكور بالدرجة ٢٢ من خطوط العرض شمالى خط
 الاستواء .

مادة ٢ — قد يتن خط الحدود المعين فى المادة الأولى باللون الأحمر
 على الخريطة المرفقة بهذا وهى تعتبر جزءا متما لهذا الاتفاق .

مادة ٣ — تعين السلطات العليا لكل من الحكومتين المتعاقدين فى ظرف
 ثلاثة شهور من تاريخ اعتماد هذا الاتفاق لجنة مختلطة لتحديد فى الأراضى
 نفسها خط الحدود المبين فى المادة الأولى .

مادة ٤ — تتعهد الحكومتان المصرية والايطالية بضمان حرية مرور
 القوافل الايطالية والمصرية المتوجهة من السلم الى جغبوب ضمانا تاما على
 طرق القوافل .

ولا يدفع أى رسم أو أية ضريبة لمرور هذه القوافل التى يجوز لها تماما أن
 تستمر فى استعمال مياه الصحارى لحاجاتها العادية وكذلك المآوى الموجودة
 بالقرب من الطرق المشار اليها .

مادة ٥ — رغبة فى توفير مياه الشرب لسكان السلم تتنازل ايطاليا لمصر
 عن ملكية بئر الرملة التى تستغلها الآن الحكومة الايطالية وعن منطقة تحيط بالبئر
 المذكورة وممر من الأرض يكون اتجاهه على محور وادى الرملة يكفى لايصال
 هذه البئر بالحدود المصرية .

وتعین اللجنة المختطة المنصوص عليها في المادة الثالثة مساحة المناطق السابق الإشارة إليها على أنه من المتفق عليه منذ الآن أن المنطقة التي تحيط ببر الزملة لا يجوز أن يزيد نصف قطرها عن خمسمائة متر وأن تدخل أرض الحرم ببر الزملة لغاية الحدود المصرية ضمن الحدود التي تكون ضرورية فقط على أن لا يتجاوز عرضها بحال من الأحوال ثمانمائة متر .

ومن المتفق عليه أيضا أن المناطق المشار إليها يجب أن تكون في أية نقطة بعيدة عن الشاطئ بمائتي متر على الأقل .

مادة ٦ — يكون مفهوما أنه عند استعمال مياه ببر الزملة يجب على الحكومة المصرية أن تخصص مقدارا كافيا من المياه لحاجة السكان المحليين الإيطاليين التبعية، ويحدد هذا المقدار بمعرفة اللجنة المختطة المنصوص عليها في المادة الثالثة .

مادة ٧ — تتعهد إيطاليا ومصر باتخاذ الوسائل اللازمة لمنع غارات العربان كل فيما يتعلق بأراضيها .

مادة ٨ — تعين الحكومتان في خلال الثلاثة الشهور التالية لاعتماد هذا الاتفاق لجنة مختطة لتسوية المسائل الآتية :

(١) جنسية سكان المنطقة الداخلة في العشرة الكيلومترات شمالي السوم وسكان مجموعة وأحات جغبوب ، لتقرير ما إذا كان يصح منح حق اختيار وإلى أي مدى وإلى أي السكان أو بعضهم ؛

(٢) رسوم المرعى والسقاية والبذار فيما يتعلق بالسكان الرحل الذين يتنقلون على خط الحدود على قاعدة مبدأ تبادل الاعفاء من كل رسم وضريبة ؛

(٣) النظام الجمركي للتجارة على الحدود على قاعدة التساهل من الجانبين فيما يتعلق بتعريف الرسوم الجاري العمل بها الآن مراعاة للحالة التي يكون عليها سكان الحدود على أثر تعيين خط الحدود بين مصر و برقة تعيينا نهائيا ؛

(٤) المسائل القضائية الخاصة بالأشخاص الرحل ، لتقرير محاكمة هؤلاء الأشخاص سواء أكانوا ايطاليي التبعية أم مصريين أمام المحاكم وهيئات القضاء في مناطق الحدود التي يوجدون في دائرتها .

ويكون من المفهوم أيضا أنه إذا أقام هؤلاء الأشخاص مدة تزيد على سنة في احدى مناطق الحدود يكونون خاضعين لنظام الضرائب المقررة على الرحل المعمول به في المنطقة المذكورة .

مادة ٩ — كل خلاف يقع في تطبيق هذا الاتفاق يعرض على لجنة تحكيم تؤلف من مندوبين يعينهما كل من الحكومتين المتعاقبتين ومن رئيس يعين بالاتفاق بينهما .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الآراء .

مادة ١٠ — يعتمد هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من برلمان كل من الدولتين ويكون تبادل الاعتماد بروما في أقرب وقت .

بناء على ذلك قد وقع المفوضان المذكوران هذا الاتفاق المحرر من نسختين ووسماه بختميهما ٤

صدر بالقاهرة في السادس من شهر ديسمبر سنة ١٩٢٥

أحمد زيور نجرو توكامبيازو

محضر توقيع الاتفاق

بين الحكومة المصرية والحكومة الإيطالية بشأن تعيين الحدود بين مصر و برقة

في اليوم السادس من شهر ديسمبر من السنة الخامسة والعشرين بعد الألف والتسعمائة بالقاهرة ، اجتمع في إحدى غرف رئاسة مجلس الوزراء :

حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ممثلاً للحكومة المصرية ومعه حضرة صاحب السعادة إبراهيم وجيه باشا وكيل وزارة الخارجية ؛

وسعادة النقيب لازارو مركيز نجروتو كامبيازو سفير جلالة ملك إيطاليا ممثلاً للحكومة الإيطالية ومعه المندوب الإيطالي جناب الكومندور رفائيل جواريليا من مستشارى السفارات ؛

لتوقيع الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة إيطاليا بشأن تعيين الحدود بين مصر و برقة .

فبعد أن تبادل ممثلوا الحكومتين أوراق تخويلهما السلطة التامة وبعد أن تبين لهما صحة هذه الأوراق قال حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا إن من واجبه أن يوجه نظر سعادة المركيز نجروتو كامبيازو الى ما تعلقه مصر من الأهمية كدولة اسلامية على حماية الأماكن الدينية بيجبوب وأن يعرب عن رغبته في التأكد من ممثل الحكومة الإيطالية من نيات حكومته في هذا الشأن .

فاجاب سعادة المركيز نجروتو كامبيازو بأنه رُخص له ابلاغ الحكومة المصرية ان الحكومة الإيطالية ، مسترشدة بالمبادئ التي كانت على الدوام رائد إيطاليا في سياستها كدولة اسلامية كبرى ، ستصدر عند العمل بالاتفاق

الخاص بالحدود بين برقة ومصر مرسوما يكفل حرمة الأماكن الدينية الإسلامية بحقوق وحرية الدخول إليها والعبادة فيها لجميع المسلمين وحرية وصول النذور الى تلك الأماكن .

ثم أبدى حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رغبته أيضا في التأكد من نيات الحكومة الإيطالية نحو سكان مناطق الحدود المتهمين بجرائم سياسية الذين قد تجرئ محاکمتهم بمعرفة السلطات الإيطالية .

فأجاب سعادة المركز بنجروتو كامبازو بأنه رخص له أن يبلغ الحكومة المصرية أن الحكومة الإيطالية ستصدر عند العمل بالاتفاق المشار إليه مرسوما بالعفو العام عن الجرائم والجنح السياسية التي وقعت حتى يوم توقيع الاتفاق من سكان المناطق التي حددت .

وقد شرع بعد ذلك في توقيع الاتفاق .

واثباتا لذلك قد حتر هذا المحضر من نسختين وأمضى ما

رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية	سفير جلالة ملك إيطاليا
أحمد زيور	نجروتو كامبازو
ابراهيم وجيه	رفائلي جواريليا

الوثيقة رقم ٤

كتابان تبودلا بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بين حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا وزير الخارجية وجناب المركز لازارو نجروتو كمبيازو رئيس الوفد السياسى الايطالى ، بشأن تنفيذ الاتفاق المعقود فى ذلك التاريخ بين مصر وايطاليا

القاهرة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

عزيزى المركز

نظرا لأن الحاجة ماسة الى تعيين خط الحدود بين اراضى مصر وأراضى برقة تلافيا للحالة الحاضرة الضارة بمصالح القطرين ، أبادر الى اخطار جنابكم بأن الحكومة المصرية قد وافقت طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ اليوم على أن يكون الاتفاق الذى وقعنا عليه اليوم نافذ المفعول بصفة وقتية رعاية لمصالح القطرين .

وتفضلوا يا عزيزى المركز بقبول فائق احترامى ما

أحمد زيور

القاهرة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

يا صاحب الدولة

أتشرف باخطار دوائكم بأننى تسلمت ، مؤرخا بتاريخ اليوم ، كتابكم الذى تفضلتم فأبلغتمونى به أنه نظرا للحاجة الماسة الى تعيين خط الحدود بين مصر وبرقة تلافيا للحالة الحاضرة الضارة بمصالح القطرين قد وافقت الحكومة المصرية طبقا لقرار أصدره مجلس الوزراء اليوم على أن يكون الاتفاق الذى وقعنا عليه اليوم نافذ المفعول بصفة وقتية رعاية لمصالح القطرين — ومن المفهوم أن الحكومة الايطالية ستقوم من ناحيتها ، مع تنفيذ هذا الاتفاق ، بوضع التصريحات التى تشرفت بالافضاء بها الى دولتكم عند التوقيع على الاتفاق المذكور موضع الاجراء .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق احترامى ما

نجروتو كامبيازو

بيان موجز

جاء في فرمان الشاهانى الصادر فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٥٦ (١٣ فبراير سنة ١٨٤١) الى ساكن الجنان محمد على باشا ما يأتى :

” وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية الميينة حدودها فى الخريطة المرسلة اليكم من لدن صدرنا الأعظم والمبصومة بخاتمه ومنحنكم فضلا عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث الخ“ .

ولعدم الاهتداء الى الخريطة المذكورة فى محفوظات الحكومة المصرية خلال المفاوضات مع ايطاليا ، عهد حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية الى حضرة صاحب السعادة وزير مصر المفوض لدى الحكومة التركية فى برقية أرسلها اليه بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٢٥ طلب صورة تلك الخريطة من هذه الحكومة .

فأرسل سعادته ضمن كتاب تاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ رقم ٣٦٥ الى وزارة الخارجية الوثائق الآتى بيانها :

أولاً — صورة فرمان الشاهانى الصادر فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٥٦ (١٣ فبراير سنة ١٨٤١) ؛

ثانياً — صورة من أصل الخريطة التى أرفقت بالفرمان السالف الذكر وفيها بيان حدود القطر المصرى ؛

ثالثاً — صورة كتاب من صاحب الفخامة الصدر الأعظم جواد باشا الى رئيس الديوان الهمايونى بتاريخ ٢٢ رجب سنة ١٣٠٩ (أى إبان جلوس حضرة صاحب السمو عباس حلمى باشا على الأريكة الخديوية) ؛

رابعاً — صورة كتاب من صاحب الفخامة الصدر الأعظم فريد باشا الى رئيس الديوان الهمايونى بتاريخ ٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٢٣ (أى فى وقت حادثة الحدود السياسية المعروفة بحادثة العقبة بين الحكومتين العثمانية والمصرية) .

والذى يؤخذ من هذين الكتابين أن خريطة حدود مصر الملحقه بفرمان تولية ساكن الجنان محمد على باشا ضمت مجهولة المكان زمنا طويلا في محفوظات الديوان الهيايوى بالاسانة .

وكتاب حضرة صاحب السعادة وزير مصر المفوض لدى الحكومة التركية والكتابان الملحقان به منشورة فيما بعد (راجع الوثيقة رقم ٥) .

وبل ذلك فى الوثيقة رقم ٦ صورة من الخريطة الموما اليها ، والذى يؤخذ منها هو أن أراضي القطر المصرى التى عهدت الولاية عليها الى ساكن الجنان محمد على باشا كانت محدودة على الوجه الآتى :

شمالا — البحر الأبيض المتوسط ؛

شرقا — خط يتدىء من نقطة على ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالى العريش الى أن يلتقى بخليج السويس ويستمر بعد ذلك متابعا ساحل البحر الأحمر الى خليج جمسه ؛

جنوبا — خط يبدأ من جمسه فيقطع النيل جنوبى أسوان بقليل ويلتقى بالحد الغربى قريبا من الدرجة ٢٤ والدقيقة ٣٠ من خطوط العرض الشمالية ؛

غربا — خط يتدىء من عقبة المطر قريبا من رأس الكنايس على ساحل البحر الأبيض المتوسط ويهبط فى اتجاه عمودى تقريبا على محاذاة خط الطول فى الدرجة ٢٦ والدقيقة ٣٠ من خطوط الطول الشرقية لخط زوال باريس .

وفى الوثيقة رقم ٧ التالية لخريطة السالفة الذكر خريطة أخرى للمضاهاة بين حدود مصر بمقتضى فرمان التولية مبينة باللون الوردى والحدود الحالية المعينة بمقتضى الاتفاق المعقود فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ مع ايطاليا بشأن الحدود الغربية مبينة باللون الأخضر .

الوثيقة رقم ٥

كتاب من حضرة صاحب السعادة الوزير المفوض في الأستانة

بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ رقم ٣٦٥

الى حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية ومعه ملحقان

المفوضية الملكية المصرية بالأستانة

حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية

تسلمنا اليوم من وكالة وزارة الخارجية التركية بالأستانة صورة رسمية من الخريطة التي كانت مع فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ والسابق لوزارة الخارجية المصرية طلبها ببرقيتها المؤرخة ٢٠ مايو الماضي .

فنعجل بإرسال الخريطة المذكورة مع حضرة عبد الرؤوف حلمي افندى الملحق بهذه المفوضية المنقول لديوان الوزارة وهو يغادر الأستانة غدا .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول عظيم احترامى ما

تحريرا في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥

وزير مصر المفوض
(حذاية)

الملحق " ١ " بالوثيقة رقم ٥

كتاب صادر من الاستانة في ٢٢ رجب سنة ١٣٠٩
من صاحب الفخامة الصدر الأعظم جواد باشا الى رئيس الديوان الهمايوني

إيماء إلى مذكرة عطوفتكم بتاريخ ٢١ رجب سنة ١٣٠٩ التي طلبتم فيها عرض خريطة حدود القطر المصري الموجودة بحفوفات الباب العالي على العتبات الشاهانية على أن ترد بالثاني ، أتشرف بأن أبلغ الى عطوفتكم أنه قد سبق إرسال هذه الخريطة بناء على الارادة الشاهانية لتكون تحت تصرفكم ، ضمن حقيبة مختومة كلف بحملها اليكم صاحب العزة مظفر بك أحد ياوران صدارتنا العظمى

٢٢ رجب سنة ١٣٠٩ (٩ شباط سنة ١٣٠٧)

الصدر الأعظم
(جواد)

الملحق "ب" بالوثيقة رقم ٥

كتاب صادر من الأستانة في ٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٢٣
من صاحب الفخامة الصدر الأعظم فرید باشا الى رئيس الديوان الهمايوني

ردا على المذكرة التي طلبتم عطوفتكم بها البحث عن خريطة حدود ولاية مصر السابق ارسالها الى عطوفتكم في عهد صدارة المغفور له جواد باشا لعرضها على عتبات صاحب الجلالة الشاهانية ، أتشرف بتعريفكم أن البحث عن هذه الخريطة في محفوظات الباب العالي أدى الى العثور على وصل من عطوفتكم يفيد سبق ارسالها اليكم برسم العرض على تلك العتبات . ومع أن البحث عنها قد استؤنف بناء على الارادة السنية لم يتيسر الحصول على خريطة تماثلها وهو ما يدعو الى فرض أنها ظلت في محفوظات الماسين الهمايوني .

وقد لوحظ غير ما تقدم انه لم يرد مسألة تعيين الحدود المصرية ذكر ما حتى الآن في التبليغات والمكاتبات المتعلقة بالحدودية المصرية لاعتبار أن الأراضي التي أدخلت ضمن تلك الحدود معروفة ، ولم تحصل مناقشة ما في مسألة تعيين الحدود السالفة الذكر حتى في مجلس الوكلاء ، غير أنه لمناسبة قيام البانحة "نور البحر" الى المنطقة الواقعة شمالي (طابه) ومنعا من أن يكون سفر هذه البانحة مثارا للتأويل ، انعقد ذلك المجلس وتبودلت فيه الآراء على أثروصول برقية من أمير اللواء رشدي باشا قومندان موقع العقبة يستفهم فيها عن الأراضي التي تعد تلك المنطقة تابعة لها ما

٣٠ ذو القعدة سنة ١٣٢٣ (١٢ كانون ثاني سنة ١٣٢١)

الصدر الأعظم
(فرید)

فهرست الوثائق

صفحة

- الوثيقة رقم ١ — الاتفاق بين مصر وإيطاليا على تعيين الحدود الغربية لقطر المصري بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ٣
- الوثيقة رقم ٢ — الخريطة الملحقة باتفاق ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ المعلق بين مصر وإيطاليا ٧
- الوثيقة رقم ٣ — البروتوكول أى محضر التوقيع على الاتفاق المعلق بين مصر وإيطاليا في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ٩
- الوثيقة رقم ٤ — الكتابان اللذان تبرر لهما في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بين حضرة صاحب الدولة أحمد زور باشا وزير الخارجية و جناب المركز لازارو نيجروتو كامبازو رئيس الوفد السياسى الايطالى بشأن تنفيذ الاتفاق المعلق بالتاريخ المتقدم بين مصر وإيطاليا ١١
- الوثيقة رقم ٥ — كتاب من حضرة صاحب السعادة وزير مصر المفوض فى الأستانة بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ رقم ٣٦٥ الى حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية ومعه ملحقان : ١٤
- (أ) كتاب صادر من الأستانة فى ٢٢ رجب سنة ١٣٠٩ من صاحب الفخامة الصدر الأعظم جواد باشا الى رئيس الديوان الهمايونى ١٥
- (ب) كتاب صادر من الأستانة فى ٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٢٣ من صاحب الفخامة الصدر الأعظم فريد باشا الى رئيس الديوان الهمايونى ١٦
- الوثيقة رقم ٦ — الخريطة الملحقة بالقرمان الشاهان الصادر بتولية ساكن الجنان محمد على باشا فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٥٦ (١٣ فبراير سنة ١٨٤١) ١٧
- الوثيقة رقم ٧ — خريطة المضاهة بين حدود مصر (المبينة باللون الوردى) بمقتضى فرمان التولية الصادر الى ساكن الجنان محمد على باشا وخط الحدود الحالى (المبين باللون الأخضر) وهو المطابق فيما يختص بالحدود الغربية للاتفاق المعلق مع إيطاليا فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ١٩